دراسة تحليلية

بشأن مشروع قانون الحد الأدنى للأجور

مقدمه إلى

مجلس إدارة إتحاد الصناعات المصرية

إعـداد

دكتور مهندس/ نـادر ريـاض

عضو مجلس إدارة اتحاد الصناعات المصرية

في الشأن العام :

تحتاج الحكومة الآن وبصورة عاجلة أكثر من أى وقت مضى لإعادة هيكلة نظام الأجور المعمول به فى الدولة والقطاع العام وليس فقط فى تحديد الحد الأدنى للأجور ، ناهيك عن الحد الأعلى للأجور ، وهو مجال سنتعرض له لاحقاً .

أولاً : أمور متفق عليها دون ثمة خلاف حولها :

- إن إعادة النظر فى نظام الأجور المعمول به حالياً فى الحكومة والقطاع العام يتطلب فى المقام الأول إعادة هيكلته حتى تستطيع الحكومة توفير الخدمات المختلفة بالجودة المطلوبة على مختلف مستويات الأداء وهو ما من شأنه تحسين الأداء الحكومى وهو مطلب مُلح لا يقبل الإرجاء.

- قد يتطلب الأمر التريث فى بحث الحد الأعلى للأجور فى إطار المتناقضات المحيطة به إذ أنه من الثابت أن فى خفض الحدود العليا للأجور الحد من قدرة الحكومة والوزارات التابعة لها فى الحصول على الكفاءات التى تحتاجها من التخصصات النادرة التى لها سعرها المرتفع والمتعارف عليه دولياً قبل أن يكون محلياً. مثال ذلك خبراء الصناعات البتروكيماوية وخبراء صناعة الأدوية وغير ذلك من تخصصات نادرة تحتاجها البلاد بشدة للدخول فى مرحلة الانطلاق الاقتصادى.

Tel. : +2 (02) 5910050 / 5903220 - Fax : +2 (02) 5913762 - P.O.Box : 2016/11111 Cairo - Egypt
www.bavaria.com.eg nader.riad@bavaria.com.eg

- أما الحد الأدنى للأجور فى تعريفه الواسع الغير مختلف حوله إنما هو الدخل الشهرى الذى يوفر حياة كريمة للأسرة تغطى احتياجاتها الأساسية بحيث تعلو بها عن خط الفقر طبقاً لما هو متعارف عليها دولياً ومحلياً ، وبذلك فأن الحد الأدنى للأجور المعمول به حالياً فى مصر يجب أن يرتفع لتحقيق هذه الغاية وهو مطلب مجتمعى يؤيده رجال الأعمال ورجال الصناعة قبل أن يكون مطلباً عمالياً.

- يجب الأخذ فى الاعتبار أن القطاع الصناعى يرى فى تلاحم أصحاب الأعمال والإدارة مع رأس المال البشرى أهمية كبرى توفر اتفاق المصالح بينهم ، مما يؤمن المسيرة الصناعية القابلة للتطور، كما أن القطاع الصناعى يعى جيداً أنه فى تدنى أجور العمالة عائقً أمام الحصول على أفضل الكفاءات البشرية مما يعوق من الحفاظ على منظومة الجودة ويؤمن استمراريتها .

ثانياً : أمور مثار حولها جدلً واختلاف :

- يحتاج الأمر لتعريف ما هو أجر العامل ، وتعريف ما هو الأجر ، وما هو الدخل الخاص بالعامل والموظف وكذا نصيف الفرد من دخل الأسرة.

- هناك اختلاف أساسى بين الهيكل الوظيفى الحكومى والهيكل الوظيفى المعمول به فى الصناعات ومؤسسات الأعمال بالقطاع الخاص ، وهو الأمر الذى يتطلب أحداث تقارب أو توازى فى السلم الوظيفى والهيكلى بينهما.

- إذ أن نظام الدخول فى قطاع الأعمال الخاص متعدد الأوجه والأنظمة حيث يحتوى على النماذج التالية:

أ - الجمع بين الأجر وحافز الإنتاج - تقدير دخل الوظائف الإدارية والخدمية داخل المؤسسة بنسبة يتم التعارف عليها من الأجور ومتوسطات حوافز الإنتاج فى ذات القطاع الصناعى التابع له .

ب - العمل بنظام المقطوعية (Accord) مثل صناعة الملابس – البناءون – مبلطى القيشانى والأرضيات والصناعات النسجية وسائقى التاكسى وما إلى ذلك .

ج - المهن التى تعتمد أساسها على البقشيش حيث يتم احتساب أجر صغير نسبى بينما يستكمل الدخل الرئيسى من البقشيش ، مثال ذلك : الحلاقون - الجرسونات بالمطاعم ، وما إلى ذلك .

د - الأجور الخاصة بالتخصصات الصناعية النادرة مثل : سائق الونش - قائد القطار - لحام أوعية الضغط - فنى المعالجات الحرارية للمعادن ، وما شبه ذلك فإن أجورهم تعلو بحد كبير تلك الخاصة بالتخصصات وفيرة العمالة.

Tel. : +2 (02) 5910050 / 5903220 - Fax : +2 (02) 5913762 - P.O.Box : 2016/11111 Cairo - Egypt
www.bavaria.com.eg nader.riad@bavaria.com.eg

هـ - الأجور بوجه عام تتأثر جغرافيا فتنخفض من الصعيد والمناطق الريفية عنها فى الحضر، كما أن تكاليف الحياة فى تلك المناطق تنخفض إلى حد كبير أيضاً.

ثالثاً : أنظمــة تحديــد الأجــور وقواعد تحريك تلك الأجور دورياً كلما تطلب الأمر ذلك :

- تعمد الكثير من الدول وعلى وجه الخصوص دول العالم الثالث على إنشاء مجلس قومى يجمع المتخصصين والخبراء تحت مسمى المجلس القومى للأجور ، إلا إنه فى كثير من الأحيان يختزل ذلك فى إجراءً واحد بصدور قرار وزارى من وزير العمل بتحديد الزيادة السنوية للأجور والذى غالباً ما يكون ملزماً للقطاع الخاص وقد تتجاوب معه اختيارياً الحكومة والقطاع العام دون ثمة إلزام .

- أما فى الدول الأوروبية التى لديها هياكل وظيفية محدثة فانه يتم التفاوض بين كل نقابة عامة على حده مع أصحاب الأعمال المنتمين للمهنة ، والذى ينتهى للوصول إلى حل وسط يرتضيه الطرفان يراعى فيه عوامل غلاء المعيشة ونسب التضخم.

رابعاً : الحد الأدنى للدخل وخط الفقر:

- يجب أن يكون واضحاً أن الحد الأدنى للأجور يجب أن يعلو خط الفقر المتعارف عليه بمسافة كافية حتى يتمكن المجتمع من تحسين جودة الحياة للمستويات محدودة الدخل وبذلك يعمل على مكافحة الفقر من ناحية وتوليد قوة شرائية تزيد من الإنتاج وتوفر السلع وتزيد من حصيلة الضرائب على المبيعات وتُحسن من الأداء الخدمى للنقابات واتحادات العمال عن طريق زيادة مواردها.

خامساً : المعايير المختلفة لقياس حد الفقر:

١ - معيار حد الفقر المُدقع :

ورد تعريف حد الفقر المُدقع بأنه دخل قيمته دولار واحد فى اليوم للفرد :

١ × ٣٠ يوم × ٧ جنيه = ٢١٠ جنيه شهرى

ذكر هذا المعيار تأثراً بالمجاعات والأوبئة فى أفريقيا فى ضوء إحجام كثير من الدول الكبرى على مد يد المعونة وانتشال أفريقيا من الأوبئة والمجاعات بصورة كافية فى حينها وهو أمراً لا يخصنا فى مصر من قريب أو بعيد.

Tel. : +2 (02) 5910050 / 5903220 - Fax : +2 (02) 5913762 - P.O.Box : 2016/11111 Cairo - Egypt
www.bavaria.com.eg nader.riad@bavaria.com.eg

٢ - معيار خط الفقر :

ورد فى كثير من القياسات تحديد خط الفقر لدخل الفرد يعادل ٢٠٠٠ دولار سنوياً بما يعنى :

٢٠٠٠ دولار سنوياً ÷١٢ شهر= ١٦٧ دولار شهرياً × ٧ جنيه= ١١٦٧ جنيه شهرى.

وهو معياراً لا يبعد عن القيمة التى تتجه إليها الحكومة حالياً.

٣ - معيار قياس دخل الفرد فى الأسرة:

(الدخل الشهرى × عدد الأفراد الذين يعملون) ÷ عدد أفراد الأسرة = نصيب فى دخل الأسرة

سادساً: فئات لا يشملها الحد الأدنى للأجور

- لا شك أننا نحتاج أن يعنى هذا القانون بالكثير من التعاريف منها : تعريف الأجر و الدخل وتعريف العامل باعتباره العامل المنتج لسلعة أو خدمة ، تعريف الهيكل الوظيفى للمهن الصناعية – والتى تبدأ بالتلميذة الصناعية أو صبى تحت التأهيل - مساعد عامل - عامل إنتاج غير متخصص - عامل فنى متخصص - مساعد أسطى - أسطى - مساعد رئيس قسم - رئيس قسم - رئيس أقسام - مساعد مدير مصنع - مدير مصنع.

- والأمر ينسحب على كافة الوظائف الأخرى فى كافة القطاعات كلً فيما يخصه ، أما الفئات التى لا يشملها الحد الأدنى للأجور فهى غالباً ما تكون متدرب التلمذة الصناعية - مساعد العامل ، حيث أن الجهد المبذول فى تعليمه يكون عبئاً على المؤسسة الصناعية لا يقابلها إنتاج من جانبه وللمؤسسة أن تحدد المكافأة التى تؤديها له طبقاً لما تطبقه من سياسات والأجدى أن تمتد خدمات الدولة من تأمين اجتماعى وتأمين صحى على هذا المتدرب دون أن نقتضى أى اشتراك منه أو من المؤسسة التى تقوم بتدريبه ، وهذا الأمر ليس فيها اجتهاد وإنما هو نظام مطبق فى دول الإتحاد الأوروبى منذ فترة طويلة جداً .

- أنه مطلب توافقى يحقق أتفاق المصالح للعامل وصاحب العمل والدولة فى آن واحد ألا وهو أن تلتزم الحكومة بالحد الأدنى للدخل الذى تقرره بالتوافق مع أصحاب الأعمال واتحاد الصناعات والنقابات العمالية الرسمية فى أن واحد . إذ أن الحكومة فى مراحل سابقة لم تكن تلتزم بالحد الأدنى للأجور بينما تُلزم به أصحاب الأعمال من القطاع الخاص وفى هذا مجافاة لتحالف قوى الشعب العاملة، إذ أنه لا يجوز التفرقة فى الحد الأدنى للأجور بين العاملين بالدولة ومرافقها وبين العاملين بالقطاع الخاص ، لأسباب جوهريه كثيرة لا يتسع المجال للخوض فيها ولكنها واضحة وغير مختلفة حولها.

Tel. : +2 (02) 5910050 / 5903220 - Fax : +2 (02) 5913762 - P.O.Box : 2016/11111 Cairo - Egypt
www.bavaria.com.eg nader.riad@bavaria.com.eg

سابعاً : التجربة الألمانية :

- انشغلت الحكومة الألمانية فى غضون الأشهر الماضية شأنها شأن الحكومة المصرية فى تحديد الحد الأدنى للأجور حيث أعلن مؤخراً أنها حددت ذلك بقيمة ٨,٥ يورو عن كل ساعة عمل وهو أمراً يختلف عما كانت تطبقه من قبل . وقيمة الأجر فى حد ذاتها لا تقدم جديداً بغض النظر عن القيمة ذاتها ، أما الجديد فهو طريقة احتساب تلك القيمة للأجر . وبالبحث عن المعادلة المنشأة لهذا الرقم وكيف أنها صالحه للتطبيق سواء على مستوى القطاع الخاص الصناعى أو الخدمى أو الحكومى ، تبين أن الحكومة الألمانية كانت قد قامت باستقصاء لقطاعات عديدة من الدولة حددت مجموع الأجور المدفوعة فى كل قطاع مقسومة على عدد الأفراد بالكامل ووصلت لما يسمى متوسط الأجر بالقطاع ، ثم حددت قيمة الحد الأدنى للأجور بقيمة ٤٠ % من متوسط الأجور بالقطاع ، وبذا وصلت إلى رقم توافقى قيمته ٨,٥ يورو عن كل ساعة عمل .

- هذا الأمر جعل الحد الأعلى للأجور محفزاً لرفع الحد الأدنى للأجور إلى أعلى إذ أن فى زيادته رفع للحد الأدنى للأجور بالتبعية وهو ما يناقض النظرية العكسية التى تجعل من الحد الأدنى للأجور قيمة محدده تهبط بالحد الأقصى للدخل .

وقد عن لى أن أتصفح إحدى الدراسات التى قامت بها أحدى الغرف التجارية التابعة لدولة أوروبية فى مصر ، وفيها استقصاء لمستويات الأجور لبعض الشركات الناجحة والعاملة فى مصر فوجدت لدهشتى المتزايدة أن الحد الأدنى من الأجور المعمول به فى هذه الشركات الناجحة يتراوح بين ٣٥% حتى ٤٢% من المتوسط الحسابى لدخل الفرد فى تلك المؤسسات ، ولعل هذا الأمر يسلط الضوء على معادلة بسيطة تصلح للتطبيق فى مصر سواء على المستوى القطاعى أو المؤسساتى فى الصناعات المختلفة .

وفق الله مصر فيما فيه صالح أبنائها ،،،

دكتور مهندس/ نادر رياض

عضو مجلس إدارة اتحاد الصناعات المصرية

مرفقات:

- تصريح للدكتور أشرف العربى – وزير التخطيط ، ورئيس المجلس القومى للأجور بقرب إصدار الحد الأدنى للأجور للعاملين بالقطاع الخاص دون أى ذكر لالتزام الحكومة والقطاع العام به.
- تصريح للدكتور أحمد جلال – وزير المالية ، بأن الوزارة تبحث تطبيق الحد الأدنى للأجور على المدرسين وكذا على العاملين بالدولة بحد أدنى ١٢٠٠ جنيه شهرياً.

ديسمبر ٢٠١٣

Tel. : +2 (02) 5910050 / 5903220 - Fax : +2 (02) 5913762 - P.O.Box : 2016/11111 Cairo - Egypt
www.bavaria.com.eg nader.riad@bavaria.com.eg

تطبيق الحد الأدنى للأجور على المدرسين

كتب أحمد هاشم:

أكد د. أحمد جلال وزير المالية أن الوزارة تبحث حاليا وضع آلية لتطبيق قانون الحد الأدنى للأجور على المدرسين، والذى سيتم تطبيقه على العاملين بالدولة بحد أدنى ١٢٠٠ جنيه شهريا بدءا من الشهر المقبل. وأضاف جلال أن القانون ينطبق على العاملين بالحكومة تحت مظلة القانون ٤٧ لسنة ١٩٨٧ بينما المدرسون ينطبق عليهم قانون كادر المعلمين، وهو ما كان سيحرمهم من زيادات قانون الحد الأدنى للأجور، ولكن حرصا من الدولة على نحو ١,٥ مليون مدرس يتم حاليا بحث كيفية تطبيق الحد الأدنى عليهم.

جريدة اخبار اليوم (صفحة أولى) ٢٠١٣/١٢/٧

الحد الأدنى لأجور القطاع الخاص نهاية ديسمبر

أكد د.أشرف العربى وزير التخطيط رئيس المجلس القومى للأجور ان قرار الحد الأدنى للأجور للعاملين فى القطاع الخاص سيعلن نهاية ديسمبر الحالى. جاء ذلك خلال اجتماع الوزير مع عبدالفتاح إبراهيم رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر أمس.

جريدة الاخبار (صفحة أولى (٢٠١٣/١٢/٦)